

الاقتصاد

[55] يخلو أن يكون قبيحا أو حسنا ، فما هو قبيح لا يجوز أن يكون فعلا له ، لانا قد بينا أنه لا يفعل القبيح ، وما هو حسن لا يجوز أيضا أن يفعله لانه فعلنا ، والفعل الواحد لا يكون من فاعلين على ما نبينه . ولا يجوز أن يكون قضاء أفعالهم بمعنى حكم أو أمر وألزم ، لان أحدا من الامة لا يقول ان ا^١ ألزمتنا فعل المعاصي أو حكم علينا بأن نفعلها . وأما القضاء بمعنى الاعلام والاختبار فانه يجوز أن يقال على ضرب من التقييد ، لان ا^١ تعالى أخبر وأعلم مالنا في فعل الطاعة من الثواب وما علينا بفعل المعاصي من العقاب ، فجاز أن يضاف إلى ا^١ تعالى القضاء على هذا الوجه . وأيضا فقد روي عن النبي صلى ا^١ عليه وآله أنه قال : يقول ا^١ تعالى : " من لم يرض بقضائي ولم يشكر نعمائي ولم يصبر على بلائي فليخذ ربا سواي " فلو كانت المعاصي بقضاء ا^١ واحداثة لوجب الرضا بها ، وذلك خلاف الاجماع . والقول في القدر على مثل ذلك ، لان القدر يستعمل بمعنى الاحداث والخلق كما قال " وقدر فيها أقواتها في أربعة أيام سواء للسائلين " (1) فعلى هذا لا يجوز أن تكون المعاصي بقدر ا^١ ، لمثل ما قلناه في القضاء . وقد يستعمل بمعنى التقدير كما قال تعالى " فقدرنا فنعم القادرون " (2) فعلى هذا يجوز أن يقال : أفعالنا بقدر ا^١ ، بمعنى أنه قدر ما علينا من الثواب أو العقاب ، فينبغي أن يقيد القول في ذلك ولا يطلق به . فان قيل : مضى في الكلام أن الواحد منا محدث لفعاله وموجد لها ، فما _____ (1) سورة فصلت : 10 . (2) سورة المرسلات : 23 .